الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: بنوك

أثر الإصلاح الاقتصادي على حجم وكفاءة الإقراض الزراعي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2014)

إعداد الطالبتان:

نوال غزال

أنيسة بريكة

تحت إشراف الدكتور

لطفي مخزومي

لجنة المناقشة

محمد الناصر حميداتو	استاذ محاضر صنف – أ –	رئيسا
لطفي مخزومي	استاذ محاضر صنف – ب –	مشرفا ومقررا
محمد مسعودي	استاذ محاضر صنف – ب –	ممتحنا
الأخضر بن عمر	استاذ مساعد صنف – أ –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر

نتوجه بالشكر قبل كل شيء إلى الله عز وجل..

كما نتقدم بالشكر

- إلى أستاذنا الكريم الدكتور لطفي مخزومي الذي شرفنا بقبوله الإشراف أولا ثم شاركنا عناء البحث والمتابعة ثانيا، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة، فكان نعم الشرف وجازاه الله خيرا وأبقاه ذخرا وفخرا للجامعة ولكل طالب علم..
- الأساتذة أعضاء اللجنة على قبول مناقشة هذه المذكرة..
- كما لا ننسى رؤساءنا في العمل على دعمهم ومساندتهم لنا..
- كل الأصدقاء والزملاء..
- إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد...

فشكر الله الجميع وكل من شارك ولو بكلمة طيبة، فجزاهم الله خير الجزاء

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفّي حقّهما . . .

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما . . .

إلى والدانا العزيزان أدامهما الله لنا . .

وإلى إخوتنا وأخواتنا . .

وإلى من سنكمل معهم حياتنا . .

أنيسة ونوال

الملخـص:

تناولت هذه الدراسة سياسات التمويل والإقراض الزراعي في الجزائر، حيث هدفت إلى بيان أثر الإصلاح الاقتصادي على حجم وكفاءة القروض الزراعية، وتم ذلك بالربط بين التحليل الوصفي الذي يستند على الجوانب النظرية للموضوع والتحليل الكمي الذي يعتمد على طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه.

واعتمدت الدراسة على تحليل فترة زمنية (1980-2014) والتي شهدت مرحلة إصلاح زراعي بارز بدخول مخطط التنمية الفلاحية حيز التنفيذ سنة 2000، وتم ذلك باستخدام نموذج قياسي شمل عدة متغيرات ذات أثر مباشر على القروض الزراعية، كما تم احتساب كفاءة القروض الزراعية بقياس مساهمتها في الناتج الزراعي، ومقارنة النتائج للفترتين ما قبل وما بعد الإصلاح الزراعي.

Abstract

This study addressed the funding and agricultural lending policies in Algeria, where he aimed to demonstrate the impact of economic reform on the size and efficiency of agricultural loans, it was done by linking the descriptive analysis, which is based on the theoretical aspects of the subject of quantitative analysis which is based on the modalities and methods of econometrics.

The study relied on analyzing the period of time (1980-2014), which saw a senior agricultural reform to enter the agricultural development blueprint stage into force in 2000, was done using a standard model included several direct impact on agricultural loans variables, and were awarded the efficiency of agricultural loans by measuring their contribution to the agricultural output, and compare the results for the periods before and after the agrarian reform.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس المعادلات	
مقـــدمة	أ-ج
الفصل الأول **الادبيات النظرية والتطبيقية لسياسات الإصلاح والإقراض الزراعي**	
تمهيد	02
المبحث الأول: مقاربة نظرية لسياسات الإصلاح والإقراض الزراعي	03
أولا: السياسات الزراعية	03
ثانيا: سياسة التمويل والاقراض الزراعي	08
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للإقراض والإصلاح الزراعي	14
أولا: دراسات خاصة بدول العالم الثالث	14
ثانيا: دراسات خاصة بالجزائر	17
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني **تحليل احصائي للإقراض والإصلاح الزراعي في الجزائر(1980-2014)**	
تمهيد	23
المبحث الأول: تحليل وصفي لسياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر	24
أولا: سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر قبل 2000	24
ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي	26
ثالثا: سياسة التمويل والاقراض الزراعي في الجزائر (1980-2014)	29
المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج	33
أولا: منهجية ومتغيرات الدراسة التطبيقية	33

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج	38
خلاصة الفصل الثاني	44
خـاتمـة	45
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	34
02	نتائج اختبار ADF للبيانات المستخدمة في النموذج	37
03	اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة	38
04	نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع AC)	39
05	المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع AC)	40
06	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL (المتغير التابع dAC)	41

قائمة المعادلات

رقم المعادلة	بيان المعادلة	الصفحة
01	معادلة الإقراض الزراعي في الجزائر.	33
02	معادلة نماذج الابطاء.	34
03	معادلة نموذج الانحدار الذاتي.	35
04	معادلة نموذج ARDL	35
05	معادلة معدل النمو السنوي المركب.	42
06	معادلة معدل النمو السنوي المركب بإدخال اللوغاريتم.	42
07	معادلة حجم الناتج الزراعي.	42
08	الدالة اللوغاريتمية لقياس مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي (1980-1999).	42
09	الدالة اللوغاريتمية لقياس مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي (2000-2014).	43

مقدمة

مقدمـــــــــة

تعتبر الزراعة من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، وتوفر المواد الأولية الزراعية، ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية فكانت بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما يساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية. ولهذا يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية على مر العصور وفي كافة مراحل التنمية التي تمر بها اقتصاديات الدول، وتعود هذه الأهمية لأسباب وعوامل كثيرة فالقطاع الزراعي هو نظام حياة وأسلوب معيشة ومصدر للدخل، ويتعدى القطاع الزراعي العملية الإنتاجية كونه نظام أمن غذائي ومحورًا من محاور التنمية الريفية.

وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في مجال الزراعة، وعمدت الدول النامية إلى الاقتداء بها من خلال تبنيها إصلاحات للإسراع بالخروج من التخلف الاقتصادي، غير أن غالبيتها وقعت ضحية تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى، وباعتبار الجزائر من هذه الدول فإنها سعت منذ الاستقلال جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات والمخططات التي مرت بها، والتي كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي. إن التغيرات التي شهدها القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تعبر عن مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس من خلال تبني سياسات فلاحية متتالية، تباينت في مضامينها ومحتوياتها، كانت تهدف أساسا لتأمين العيش الكريم للفرد الجزائري وضمان أمنه الغذائي.

1. الإشكالية:

تناولت الدراسة قضية مهمة تعيشها معظم الدول النامية ومن ضمنها الجزائر مند عدة سنوات ألا وهي مسالة الإصلاح الزراعي ومعرفة آثار سياسات واجراءات هذا الإصلاح على الإقراض الزراعي، ومدى تحقيق تلك البرامج لأهدافها المتمثلة في تنمية القطاع الزراعي، ومن هنا سلطنا الضوء على هذا الموضوع وطرحنا الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الزراعية في حجم وكفاءة الإقراض الزراعي بالجزائر في الفترة الممتدة من (1980–2014)؟

انطلاقا من السؤال الجوهري السابق يمكننا بناء التساؤلات الفرعية التالية:

2. التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف تحقق سياسات الاصلاح الزراعي أهدافها، وما هي متطلبات نجاحها؟
- ✓ ما هي أهم ملامح سياسة الاقراض الزراعي في الجزائر؟
- ✓ ما هو أثر سياسات وبرامج الاصلاح في كفاءة الاقراض الزراعي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

- ✓ تحقق سياسات الإصلاح الزراعي عن طريق التخطيط الاستراتيجي؛
- ✓ تتولى الحكومة توفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق خطة مقرة من أجهزة التخطيط المركزية؛
- ✓ برامج الإصلاح التي انتهجتها الجزائر خاصة مخطط التنمية الفلاحية والريفية أثر بشكل كبير في كفاءة القروض الزراعية.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة الموضوعات المتعلقة بالقطاع الزراعي واكتشافها؛
- ✓ الخوض في دراسة لها علاقة مباشر بتخصصنا مما يفتح لنا المجال بربط الجانب النظري بالتطبيق الواقعي؛
- ✓ الطفرة الزراعية البارزة التي شهدتها منطقة وادي سُوف؛
- ✓ قلة الدراسات القياسية التي تناولت دور التمويل والإقراض في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

- ✓ اكتساب معارف جديدة تنمّي فكرنا وفكر الباحث الذّي يستعين بدراستنا؛
- ✓ تسليط الضّوء على المفاهيم المرتبطة بسياسات الإصلاح الزراعي؛
- ✓ ابراز سياسات التمويل والاقراض الزراعي؛
- ✓ ابراز محددات الاقراض الزراعي بالجزائر.

6. الإطار الزماني والمكاني:

مكانيا ارتكزت الدّراسة على الجزائر، أمّا زمنيّا فقد وقعت دراستنا ضمن المجال الزّمني الممتد في الفترة 1980-2014.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

لقد تمّ الاعتماد على عدّة مناهج بحثيّة، أهمّها كان:

- ✓ المنهج الوصفي: ويعتمد على وصف الظّاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، لاعتبار أنّنا ملزمين بوصف شامل لكلّ متغيّر يتضمّنه البحث.
- ✓ المنهج الإحصائي: من خلال استخدام أدوات الاحصاء الوصفي والتحليل القياسي لدراسة أهم المحددات المتعلّقة بالإقراض الزراعي وكفاءته.

8. صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي إعرضتنا في اعداد هذه الدراسة:

- ✓ قلة المراجع والدراسات القياسية المتطرقة للتمويل والاقراض الزراعي في الجزائر؛
- ✓ فقر المكتبة الجامعية من المراجع التي تعالج التمويل والإقراض الزراعي؛
- ✓ صعوبة الحصول على البيانات من الناحية الزمنية المطلوبة للدراسة.

9. محتوى الدراسة:

لعلاج إشكالية الموضوع قسمنا محتوى الدراسة إلى فصلين رئيسيين يتخللهما العديد من العناصر والنقاط الفرعية، حيث جاء الفصل الأول بعنوان الادبيات النظرية والتطبيقية للإقراض وسياسات الإصلاح الزراعي، وقسم الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى مقاربة نظرية لسياسات الإصلاح والإقراض الزراعي، ندرس فيه مفاهيم حول السياسة الزراعية ومكوناتها وسياسة الإصلاح الزراعي، وتناولنا فيه سياسة التمويل والإقراض الزراعي، أما المبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى دراسات سابقة وفيه نجد دراسات خاصة بدول العالم الثالث وأخرى خاصة بالجزائر، أمّا الفصل الثاني تضمّن تحليل إحصائي للإقراض والإصلاح الزراعي في الجزائر (1980-2014) حيث خصصنا المبحث الأول لتحليل سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر وصفيا وخصصنا المبحث الثاني لدراسة تحليلية قياسية للآثار التي خلفتها هذه الإصلاحات على القروض الزراعية واستخراج النتائج وإظهار أسباب التغيرات التي طرأت على حجم هذه القروض .

الفصل الأول

الأدبيات النّظرية والتطبيقية

لسياسات الإصلاح والإقراض الزراعي

تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فلابد من الاهتمام الكبير به فمهما كانت الخلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية بالغة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، حيث انتهجت هذه البلدان مجموعة من الاجراءات والتشريعات وحتى القوانين التي تعتمد عليها لتسيير قطاعها الزراعي وذلك لتحقيق اهداف معينة، وبما ان الاقراض الزراعي هو الركيزة الاساسية لتوفير رأس المال اللازم لتمويل القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وتزداد هذه الاهمية للسياسة الاقراضية في ضوء ما يتميز به القطاع الزراعي من طول فترة التفريغ للاستثمارات الزراعية.

نتناول في هذا الفصل الجوانب النظرية المتعلقة بسياسات الاصلاح والاقراض الزراعي وفق المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مقاربة نظرية لسياسات الإصلاح والإقراض الزراعي.

أوّلا: السياسات الزراعية.

ثانيا: سياسة التّمويل والإقراض الزراعي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للإقراض والإصلاح الزراعي.

أوّلا: دراسات خاصة بدول العالم الثالث.

ثانيا: دراسات خاصة بالجزائر.

المبحث الاول: مقاربة نظرية لسياسات الاصلاح والاقراض الزراعي.

مع تطور الزراعة في العصر الحديث اصبحت تعتمد على ما يسمى بالسياسات الزراعية، لذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم السياسة الزراعية، ونورد اهم مكوناتها، ومن بينها سياسة الاصلاح الزراعي، وسنتطرق ايضا الى ماهية التمويل والاقراض الزراعي واهم مصادرهما.

أوّلا: السياسات الزراعية.

1. ماهية السياسة الزراعية:

تصف السياسة الزراعية مجموعة من القوانين المرتبطة بالزراعة المحلية والمنتجات الزراعية، هنالك اختلاف في السياسة الزراعية من دولة لأخرى راجع ذلك إلى الهدف الذي وضعت من أجله.

1.1. تعريف السياسة الزراعية:

تعرّف السياسة الزراعية على أنها مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين، أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية[1].

2.1. متطلبات السياسة الزراعية:

إن السياسة الزراعية التي هي قسم من السياسة العامة لا يمكن ان تقوم بتحسين الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية العامة الا إذا توفرت المتطلبات التالية[2]:

- ✓ أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام، وان يكون لها منهاج علمي تشرف على تطبيقه؛
- ✓ يجب ان تكون للسياسة الزراعية اهداف او غايات يروم تحقيقها وتتمثل فيها أماني ورغبات غالبية أفراد الشعب؛
- ✓ تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الاهداف التي توضع بأقل كلفة وجهد؛
- ✓ عند اختيار الوسائل والاجراءات المطلوبة لتحقيق الاهداف يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العلمي.

---

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول ، السياسات الاقتصادية الزراعية ، مكتبة بستان المعرفة ، الاسكندرية ، 2004- ص 44.

[2] بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي. جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 14.

2. مكونات وعناصر السياسة الزراعية:

إن المُتتبّع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف الوطنية ومتطلبات القطاع الزراعي. ويمكن تصنيف السياسات الزراعية إلى عدة أنواع سوف نتطرق الى أهمها بإيجاز في النقاط الموالية باستثناء التمويل الزراعي الذي سوف ندرسه بأكثر تفصيل لاحقا[1]:

1.2. سياسة الاستثمار الزراعي:

يميل هذا المكوّن إلى تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع معجلات التكثيف الزراعي في حدود معدلات التجدد الطبيعي للموارد الأرضية والمائية، ومراعاة توازن التوزيع الجغرافي للاستثمارات بحسب تواجد الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال، كما يجب ان يركز هذا المكون على خلق التوازن بين الاستثمارات ذات الطبيعة الانتاجية المباشرة وبين استثمارات الدفاع البيئي الموجهة لإصلاح ما يترتب على الاستثمارات من آثار بيئية للحفاظ على خصائص وقدرات الموارد الطبيعية على الانتاج.

2.2. سياسة التسويق الزراعي:

تهتم بدراسة كافة الخدمات والعمليات المتعلقة بتدفق المنتجات الزراعية بكافة أنواعها من المنتج الأصلي إلى المستهلك النهائي ويشتمل نشاط التسويق الزراعي على مختلف العلاقات الإنتاجية التي تؤدي لإتاحة السلع الزراعية للمستهلك في الزمان المناسب والمكان المطلوب بالشكل المرغوب وفي حدود السعر الذي يمكن المستهلك من الحصول عليها وفي نفس الوقت يضمن استمرار إنتاجها وتدفقها.

4.2. سياسة الارشاد الزراعي:

يُعد الإرشاد الزراعي من أهم واقوى مكونات السياسة الزراعية الموجهة نحو التنمية القابلة للاستمرار، حيث يشمل مكون الارشاد الزراعي التوجهات والالتزامات التي تثمر الارتقاء بمستوى تأهيل المرشدين وتعميق مهاراتهم وخبراتهم العملية، وتحفيزهم وتوفير الامكانات لهم، هذا إلى جانب ما سوف يعني به هذا المكون الارشادي من تعدد أساليب وقنوات الارشاد وفق طبيعة ومستوى الفئات المستهدفة، وبفعالية ومصداقية مجموعة الحزم الفنية التقنية التي ينقلها جهاز الارشاد.

[1] وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص ص 32-34.

5.2. سياسة البحث الزراعي:

السياسات الزراعية الموجهة لإحداث تنمية قابلة للاستمرار مطالبة بتطوير البحث الزراعي، كي يلعب دورا بارزا في ايجاد حلول عملية قابلة للتطبيق تحقق مطلبي زيادة الانتاج والانتاجية جنبا الى جنب، مع الحفاظ على قدرة الموارد الطبيعية الانتاجية في الحاضر والمستقبل.

6.2. سياسة التوجيه الزراعي:

تجمع سياسة التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات الا اذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيارة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية[1].

7.2. سياسة الاسعار:

ويقصد بها كيفية استخدام النظريات الاقتصادية وادوات التحليل الاحصائي في دراسة الاسعار الزراعية والتعرف على كيفية تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد مستواها، ودراسة العلاقات السببية التي تؤدي لربط القوى والعوامل المؤثرة في الوقت الحاضر بالأسعار الزراعية المتوقعة في المستقبل. فمن خلال سياسة الاسعار تستطيع الحكومات تحقيق جملة من الاهداف تتمثل في[2]:

- ✓ توفير الحوافز الانتاجية التي تعمل على رفع مستوى الانتاج والانتاجية، وهو ما يمكن ان يوصف بهدف الكفاءة الانتاجية؛
- ✓ توفير الاستقرار السعري محليا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، وزيادة موارد الخزانة العامة للدولة، وهو ما يمكن ان يوصف بهدف الايرادات؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين الدخول في قطاع الزراعة من ناحية، وبين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى من ناحية أخرى، وهو ما يمكن أن يوصف بهدف العدالة الاجتماعية؛
- ✓ تحقيق فائض انتاجي للتصدير؛
- ✓ الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد.

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 75.

[2] بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الاصلاحات الجدية على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005/2004 ص 32.

3. سياسة الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي.

يحتل الاصلاح الاقتصادي موقع الصدارة لبرامج السياسات الاقتصادية في الدول النامية حيث ان الاصلاح هو عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية تشمل جميع القطاعات الانتاجية والخدمية ومنها القطاع الزراعي.

1.3. تعريف الاصلاح الاقتصادي:

الاصلاح الاقتصادي هي عمليات متدرجة من أجل احداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب أو البعيد، أي هي تغيير في السياسات الاقتصادية، تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الأجل التي يعاني منها البلد، وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة في اقتصاد ذلك البلد، وتتضمن برامج الاصلاح الاقتصادي تحرير سياسات وقوانين الائتمان والقروض عامة بما فيها القروض الزراعية[1].

2.3. تعريف الاصلاح الزراعي:

يُعرّف الإصلاح الزراعي بأنه مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي[2].

[1] هناء سلطان داؤد، أثر الاصلاح الاقتصادي في حجم وكفاءة الاقراض الزراعي في بلدان مختارة، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، العراق، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 38، العدد2، 2010، ص 2.

[2] عمر جنينة، مديحة بخوش، مداخلة بعنوان دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

3.1. أهداف الإصلاح الزراعي:

للإصلاح الزراعي أهدافا تشترك فيها أغلب الإصلاحات الزراعية في الدول النامية، مهما كانت وأينما كانت وهناك أهداف تختلف من بلد لآخر ومن قطر لآخر، اذ ترتبط بأهدافه المرجوة وبالظروف المحيطة به ويمكن تقسيم الأهداف العامّة إلى[1]:

- ✓ تغذية المدن بواسطة توفير الاحتياجات الغذائية للسكان بالكمية والنوعية اللازمتين، بما يكفل الحياة الكريمة لجميع الأفراد ويجنبهم سوء التغذية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالموازنة بين النمو الديمغرافي ونمو الإنتاج الزراعي، فعجز الزراعة عن القيام بهذا الدور الحساس يكبد الدولة جملة من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية؛
- ✓ من نتائج الإصلاح الزراعي تكوين تراكم مالي يساعد على تنمية وتطوير هذا القطاع، من خلال توفير القروض للفلاحين وإمدادهم بالإعانات التي تساعدهم على زيادة منتجاتهم، وبالتالي المساهمة في زيادة الصادرات الزراعية؛
- ✓ فتح المجال أمام الصناعة لتسويق منتجاتها، فالزراعة تفتح المجال واسعا أمام الصناعة لتسويق منتجاتها عن طريق إصلاحات التوسع الرأسي الذي يستدعي إدخال الآلة بشكل واسع في العملية الإنتاجية الفلاحية، إضافة إلى استعمال أدوات الري الحديثة والأسمدة والمبيدات. فإصلاح الزراعة ينشط الصناعة لتوفير جميع المستلزمات التي تحتاجها الفلاحة من أجل تطوير وعصرنة الإنتاج الزراعي وجعله قادرا على القيام بمهامه الأساسية؛
- ✓ تهتم الزراعة بتوفير المواد الزراعية الخام التي تحتاجها الصناعات التحويلية، كالقطن لصناعة المنسوجات والحبوب لصناعة العجائن، إضافة إلى توفير المواد الخام للصناعات الغذائية، كالطماطم وحبوب الزيوت وقصب السكر وغيرها، هذه الصناعات التي تبقى مرهونة بنمو وتطور القطاع الفلاحي لضمان وجودها واستمراريتها.

[1] بوعزيز عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص9-11.

ثانيا: سياسة التّمويل والإقراض الزراعي.

1. ماهية التّمويل الزراعي ومصادره:

يعتبر التّمويل الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي سواء كان تجاري، صناعي أو زراعي وهذا الأخير يحتاج لتمويل أكثر من الناحية الكمية ومن ناحية الاختصاص في المجال الزراعي بحكم طبيعته الموسمية والعالية المخاطر وعدد العمالة في هذا النشاط، ومن هذا المنطلق ظهر التّمويل الزراعي.

1.1. تعريف التّمويل الزراعي:

يُعرّف التّمويل الزراعي بأنه العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة فيهدف إلى تنمية وتطور الزراعة وتحسين مستوى المعيشة لمختلف طبقات المزارعين، لابد أن نفرق بين التّمويل الزراعي والإقراض الزراعي فإن هناك خلاف بينهما فالتّمويل الزراعي أعم وأشمل من الإقراض الزراعي[1].

2.1. مصادر التّمويل الزراعي:

تتوقف زيادة إنتاجية الأرض وحيوانات المزرعة على مقدار الأموال الإضافية التي يستطيع المزارع الحصول عليها وعلى الطريقة التي تُتّبع والتناسب الأفضل في عملية التنسيق بين عوامل الإنتاج،[2]، ويمكن الحصول على رأس المال الذي تحتاجه المزرعة بإحدى الطرق التالية:

1.2.1. الوراثة، الزواج والهبة:

نظام الوراثة يحتم نقل رؤوس أموال المالك إلى ورثته، ففي بعض الأحيان يعني الوريث بتحسين المزرعة التي ورثتها، ولكن في أغلب الأحيان تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة في الزراعة، وكذلك يمكن الحصول على رأس المال الزراعي عن طريق الزواج أو الهبة[3].

[1] عبد الخالق محمد العشيري، مسعد السعيد رجب، التمويل الزراعي، مركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى،2007، ص 3.

[2] لطفي مخزومي، آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سُوف، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة يحي فارس بالمدية، 2016، ص 26.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى مطبعة العاني، بغداد ، 1969، ص ص213.

2.2.1. الأرباح:

وهي الفرق بين الحصيلة النقدية من بيع المنتجات الزراعية وتكلفة إنتاجها، فالمزارع يحصل على دخله من خلال بيع المنتجات الزراعية التي يقوم بإنتاجها بالإضافة لما تقدمه من خدمات للآخرين كنقل المنتجات الزراعية أو تخزينها أو القيام بحرث الأرض وجني المحصول[1].

3.2.1. مدخرات المزارعين:

يعتبر الادخار مصدرا مهما لتوفير رأس المال، حيث يقوم المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية ويخرجه من دائرة الإنتاج والاستهلاك ويضاف إلى رأس المال المستثمر[2].

4.2.1. الاقتراض(الائتمان):

الطريقة المتبعة في الحصول على الأموال التي يحتاجها المزارع وبهذه الطريقة يستطيع المزارع توسيع أعماله والاستفادة من الأموال التي يوفرها الآخرون[3]، حيث تستخدم القروض لفتح أفاق جديدة في الزراعة وتطوير أنماطها وأشكالها[4].

2. ماهية الإقراض الزراعي ومصادره:

يعتبر التّمويل والإقراض حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التّمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجازها فتتوجه إلى طلب التّمويل والقروض من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التّمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

1.2. مفهوم الإقراض الزراعي:

الإقراض الزراعي هو الحصول على رأس المال لتمويل النشاط الزراعي، وهو عملية اقتصادية هدفها رفع مستوى حياة المزارعين اقتصادياً واجتماعياً بتوفير القروض لهم ومساعدتهم على زيادة دخلهم من الإنتاج الزراعي وتقوية أهليتهم للاقتراض ومقدرتهم على تسديد القروض[5]،وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل

[1] وليد حمدي باشا، مرجع سابق ، ص ص 55-56.

[2] نفس المرجع السابق، ص 57.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق ، ص 214.

[4] عائشة بن موسى، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر1990-2014،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك، جامعة حمة الأخضر، الوادي ، 2014-2015، ص 27.

[5] علي محمود فارس، الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات عمر المختار، ليبيا، 2005، ص ص 46-47.

منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية[1]. كما يُعدّ الإقراض الزراعي السبيل الوحيد لحل مشكلتين رئيستين للاقتصاد الزراعي، هما[2]:

- ✓ الدخل المنخفض لصغار المزارعين نتيجة لانخفاض العائد الاقتصادي؛
- ✓ مواجهة الخسائر الدائمة.

2.2. أنواع القروض الزراعية:

يمكن تقسيم القروض نسبةً لآجالها ولاستعمالاتها الرئيسية كما يلي:

1.2.2. القروض الزراعية نسبة لآجالها:

وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

- ✓ قروض قصيرة الأجل التي تتراوح فتراتها بين(12-14) شهرا وعادة تشتمل هذه القروض على المبالغ التي تجهز لشراء البذور والأسمدة والمبيدات وكذلك المبالغ التي تصرف على إعداد وتهيئة الأرض للزراعة أو المبالغ التي تدفع لتكلفة جمع الحاصل والحصاد وكذلك التي تساعد في تموين العمليات التسويقية[3]؛
- ✓ قروض متوسطة الأجل وتتراوح الفترة الزمنية لهذه القروض بين الثلاث والخمس سنوات، وتقدم عادة لتمكين الفلاح من شراء بعض الأصول الثابتة التي تستلزم عملية التطور الزراعي مثل المكائن والمعدات اللازمة للحراثة والحصاد والحيوانات المنتجة والمضخات اللازمة وحقول الدواجن...الخ[4]؛
- ✓ قروض طويلة الأجل تزيد فترة سدادها على عشرة أعوام وغالبا ما تشتمل على القروض التي تستخدم في إنشاء السدود والخزانات ومشاريع الأشجار لإنتاج الخشب وأشجار الزيتون[5].

2.2.3. القروض حسب استعمالاتها الرئيسية:

تنقسم استعمالات القروض إلى نوعين:

- ✓ القروض الإنتاجية وهي قروض لزيادة التكوين الرأسمالي المزرعي لزيادة القدرة الإنتاجية للمزارع وتوسيعها إلى السعات المثلى أو لتوفير التجهيزات اللازمة للعمل الزراعي والموسمي، أو العمليات التكميلية للإنتاج كالتسويق الزراعي[6]؛

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،1999، ص 116.

[2] NAUSHAD KHAN And others ,REVIEW OF PAST LITTERATURsE ON AGRICULTURE CREDIT IN RURAL AREA OF PAKISTAN,Sarhad J.Agic.vol.27,2011, p104.

[3] رحمان حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر والتوزيع الاردن، عمان الطبعة الاولى 2013 ص ص 155-160.

[4] سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع. الاردن عمان 2005، ص 168.

[5] أحمد كردي، موقع الكتروني، http://kenanaonline.com، 2016/04/24 ،على الساعة 14.32.

[6] وليد حمدي باشا، مرجع سابق ص 49.

- ✓ القروض الاستهلاكية وهي أتت لتوفير الاحتياجات الأساسية للمزارع خلال الموسم الإنتاجي وقبل جني المحصول أو في المواسم الجافة[1].

3.2. مصادر القروض الزراعية:

معظم البلدان لديها عدة أنواع من الوسطاء الماليين وغيرها من الكيانات التي توفر القروض والخدمات المالية للقطاع الزراعي[2]:

1.3.2. الاقتراض من الأفراد:

حيث يتجه الكثير من المنتجين الزراعيين إلى الاقتراض من المرابين* والتجار والسماسرة ويلاحظ أن مثل هؤلاء الأفراد هم أكثر دراية بأموال المنتجين الزراعيين وظروفهم، وأكثر معرفة باحتياجات هؤلاء المزارعين من القروض.

2.3.2. الاقتراض من ملاك الأراضي:

أحيانا يقوم ملاك الأراضي بتقديم القروض اللازمة إلى مستأجريهم من المزارعين ولكن من المأخذ التي تسجل على هذه الطريقة هي أن هؤلاء الملاك لا يقدمون إلى المزارعين قروضا إلا حسب ما تقتضيه مصالحهم بالدرجة الأولى بغض النظر عن مصلحة هؤلاء المزارعين.

3.3.2. الاقتراض من تجّار الحاصلات**:

يضطر أحيانا كثير من تجار الحاصلات بالقيام بتقديم القروض إلى المزارعين بشروط معقدة مثلا اعتبار قروضهم بمثابة شراء حاصلاتهم الزراعية وهي في بداية النمو أي البيع بطريقة تسمى البيع على الأخضر وذلك بأسعار زهيدة جدا مستغلين ضيق حالتهم المادية.

4.3.2. الاقتراض من البنوك التجارية:

يلجأ إليها المنتجين الزراعيين وذلك لضخامة إمكانياتها المالية، عبارة عن قروض تكون لآجال طويلة ومعدل فائدة أقل مما هي عليه في مصادر الإقراض الأخرى.

5.3.2. الاقتراض من شركات التّأمين:

تسعى هذه الشركات إلى استثمار المبالغ المتجمعة لديها أو جزء منها في القطاع الزراعي وغالبا ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل وخاصة لكبار المزارعين متجنبة صغار المزارعين.

---

[1] سوران رفيق العاني، مرجع سابق، ص 169.

[2] رحمان حسن الموسوي، مرجع سابق، ص ص 158- 160.

* المرابين هم أشخاص يقرضون بفائدة.

** تجار الحاصلات هم تجار الحبوب ومنها القمح والشعير والذرة.

6.3.2. الإيجار:

حيث أنّ مبالغ الإيجار تمثل وسيلة من الوسائل التي تمكن المزارع من الحصول على رأس المال المزرعي والمتمثل في الأرض أو الآلات أو غيرها من عناصر الإنتاج، فيلجأ المزارع الذي يعوزه رأس المال الكافي لتملك عناصر الإنتاج وخاصة الأرض إلى استئجار الأرض لاستخدامها نظير دفع إيجار نقدي أو عيني.

وهناك كيانات أخرى توفر الأموال للقيام بالأعمال الزراعية ومنها [1]:

- ✓ برامج الحكومة على المستوى الاتحادي أو مستوى المقاطعات، و/أو مستويات الدولة، التي تعتمد على الأسواق المالية أو الضرائب المفروضة على مصادر التّمويل؛
- ✓ اتحادات ائتمانية مكونة من أعضاء ذو رابط مشترك؛
- ✓ المزارع التجارية ذات الصلة أو منشآت الأعمال التجارية الزراعية؛
- ✓ وسطاء يؤدون ائتمان مهم أو وظائف اتحادات احتكارية للمنتجين مثل منشآت التأمين، صناديق التقاعد وشركات الاتحادات الاحتكارية للمنتجين.

7.3.2. الاقتراض من الجمعيات التعاونية:

تعتبر التعاونيات المتخصصة في الإقراض الفلاحي أحسن مصادر الإقراض، تقوم بتقديم القروض على أسس صالحة ومقبولة لجميع الفلاحين مهما كانت حيازاتهم، ومهما كانت طبيعتهم، وحتى الفلاحين يفضلون التعامل مع التعاونيات على غيرها من أشكال الإقراض الأخرى، لأن هذا النوع من المؤسسات يعتمد على البساطة في تقديم القروض، ولا تتطلب كثيرا من الضمانات لأنها على دراية بمستوى كل متعاون معها، وإلى جانب ذلك فالهدف من التّمويل التعاوني هو زيادة الإنتاج الفلاحي، ومساعدة الفلاحين والعمل على رفع مستوياتهم سواء المهنية أو المعيشية[2].

4.2. مخاطر وضمانات الإقراض الزراعي:

يقوم الفلاح بتقديم ضمانات مقابل مبلغ القرض وبالرغم من هذه الضمانات يبقى الائتمان الزراعي يواجه عدة مخاطر.

1.4.2. مخاطر الإقراض الزراعي:

يواجه الائتمان الزراعي جملة من المخاطر نذكر منها[3]:

---

[1] B. Gardner and G. Rausser,Handbook of Agricultural Economics: agricultural production, Volume 1A, Holland: Elsevier Science B.V, 2001, p 552.

[2] بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 1999-2000.، ص 62.

[3] شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012،ص 24.

- ✓ تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيولة)، والبيولوجية (الآفاق، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين، فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال؛
- ✓ طول الدورة الإنتاجية في القطاع الزراعي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة؛
- ✓ عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة؛
- ✓ عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار الذي تضمن له تغطيه تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض؛
- ✓ وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الزراعي.

2.4.2. ضمانات الإقراض الزراعي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه هو أجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكلفة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة ،كالعقارات، الأراضي، البناءات، السكنات الريفية...الخ[1].

[1] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 04.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للإقراض والإصلاح الزراعي.

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي تخص دول العالم الثالث ومنها الجزائر والتي تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا الموضوع، من بين هذه الدراسات ما يلي:

أوّلا: دراسات خاصة بدول العالم الثالث.

1. دراسة كاثرين جوايكينغر وستيف باوتشر*:

دراسة تحت عنوان قيود الائتمان والإنتاجية الزراعية في البيرو، ورقة العمل رقم 07-005، مركز قسم اقتصاديات الزراعة والموارد جامعة كاليفورنيا، ديفيس، مؤسسة جيانيني في الاقتصاد الزراعي أغسطس 2007.

اهتم الباحثان بدراسة انتشار القيود الائتمانية وأثرها على كفاءة المزرعة وتحديد العلاقة بين الإنتاجية والأوقاف. وتبين لهما من خلال الدّراسة أن قيود الائتمان لها تأثير سلبي كبير على كفاءة تخصيص الموارد في دراسة منطقة البيرو. وقدروا أن قيمة الإنتاج الزراعي في بيورا من شأنه أن يزيد إلى 26٪ إذا تم القضاء على كل القيود الائتمانية.

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا بأن الباحثان قاما بدراسة تجريبية على أداء سوق الائتمان الريفي في مرحلة ما بعد التحرير في البيرو باستخدام نهج الانحدار التي يستخدمها سيال وكارتر لتقدير عوائد الأوقاف الإنتاجية للمزارعين، تم تعيين الدراسة على الساحل الشمالي لبيرو في قسم بيورا، اما في دراستنا التطبيقية استخدمنا ادوات تحليلية قياسية واسقطناها على مجموعة من المتغيرات بواسطة نموذج ARDL.

2. دراسة نيزمي جومارتلر سيمسيز:**

تحليل اقتصادي للعلاقات بين النمو الاقتصادي والقروض الزراعية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 2، تركيا، 2010.

هدفت هذه الدراسة الى ما إذا كانت هناك علاقة بين النمو الزراعي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل وتحليل ما إذا كان هناك علاقة بين القروض الزراعية باعتبارها الدعم الزراعي والنمو الزراعي على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى تحقيق إذا كانت القروض الزراعية فعالة على عدد من الأشخاص الذين يعملون في الزراعة. ومن النّتائج المتوصل إليها في الدراسة تكشف أن القروض الزراعية لها تأثير غير مباشر على الدخل الزراعي،

* أكثر تفصيل انظر:

Catherine Guirkinger and Steve Boucher, Credit Constraints and Productivity in Peruvian Agriculture, Working Paper No. 07-005, Giannini Foundation of Agricultural Economics, Department of Agricultural and Resource Economics University of California, Davis, 2007.

** أكثر تفصيل انظر:

Necmiye Cömertler Şimşir,AN ECONOMETRIC ANALYSIS OF THE RELATIONSHIPS BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND AGRICULTURAL CREDITS FOR PROPOOR GROWTH in TURKEY, INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES AND HUMANITY STUDIES Vol 4, No 2, 2012 ISSN: 1309-8063 (Online).

ومن نتائج النّموذج المقدّر هناك علاقة طردية بين الدخل الزراعي والناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة طردية بين الدخل الزراعي والقروض الزراعية، في حين وجود علاقة سلبية بين العمالة الزراعية والدخل الزراعي.

تختلف دراستنا عن هذه الدراسة بكون دراسة جومارتلر تحليلية قياسية لمعرفة العلاقة بين القروض الزراعية والنمو الاقتصادي والزراعي في تركيا، كما قام بدراسة العلاقة بين الفقر والنمو الزراعي والاقتصادي، كما اهتمت بالجانب الاجتماعي والإنساني. في حين كانت دراستنا على الجزائر وتقوم على معرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية على حجم وكفاءة القروض الزراعية، امتدت فترتها من سنة 1980 إلى سنة 2014.

2. دراسة رشا محمد سعيد أمين استيتيه:

تمويل القطاع الزراعي في الأردن، قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،1999.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار واقع ومعوقات التّمويل الزراعي الأردني للفترة (1986-1996)، وذلك من خلال معرفة أثر التسهيلات الائتمانية الزراعية وعوامل أخرى على القيمة المضافة للقطاع الزراعي. لقد أظهرت الدراسة أن لعوامل مساحة الأراضي المزروعة، الاستثمار الزراعي، التسهيلات الزراعية الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة وكذلك التسهيلات الزراعية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أثر إيجابي على القيمة المضافة الزراعية في حين أن لمعدل الدخل الفردي والعمالة الزراعية آثر سلبي، وأظهرت الدراسة أيضا أن التسهيلات الزراعية الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة لها دور أقل في التأثير على الناتج الزراعي من التسهيلات الزراعية المقدمة من قبل البنوك التجارية، وفيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية توصلت الدراسة إلى أن المخاطر الائتمانية الزراعية هي فعلا أكبر من المخاطر الصناعية، وأشارت الدراسة إلى أن أغلب التّمويل الزراعي في الأردن إنما هو تمويل صغير، وأما مدى توجه القروض الزراعية نحو الأغراض التي منحت من أجلها فقد أظهرت الدراسة أنه يوجد تحسن في هذا المجال. كما أظهرت أيضا أن مشكلة التّمويل الزراعي في الأردن هي مشكلة في جانب الطلب وليست مشكلة عرض.

ويكمن اختلاف دراستنا عن هذه الدراسة في كونها حاولت معرفة أثر التسهيلات الائتمانية الزراعية في الأردن باستخدام أساليب قياسية وباستخدام التحليل المالي. أما في دراستنا حاولنا معرفة وباستعمال عدة متغيرات أثر سياسات الإصلاح الزراعي على الكفاءة الإقراضية في الجزائر.

4. دراسة منى محمد علي حامد:

أثر ضعف التّمويل على تنمية القطاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر، بحث تكميلي مقدم لعمادة الدراسات والبحث العلمي لنيل درجة الماجستير في التنمية الريفية، قسم التنمية الريفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر، السودان، 2012.

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التّمويل على تنمية القطاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر، حيث اتّبعت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت إلى أن نسبة الأمية تؤثر سلبا على التنمية الزراعية، كذلك صغر حجر المساحات الزراعية بالرغم من توافر المساحات الصالحة للزراعة، كذلك عزوف المزارعين على التّمويل وذلك لعدم استيفائهم لشروط الائتمان.

في دراستنا قمنا ببناء نموذجين لمعرفة تكامل وترابط المتغيرات التابعة بالمتغير المستقل في هذه الدراسة وهو الإقراض الزراعي، وقامت دراسة منى محمد على معرفة أثر التّمويل على تنمية القطاع الزراعي عن طريق استخدام أداتي الاستبيان والمقابلات وتم تحليلها ببرنامج الحزم الإحصائية SPSS.

5. دراسة أنور محمود النقيب:

تفعيل دور البنوك التجارية في تمويل وتنمية قطاع الزراعة في مصر، ملتقى حول :نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، جامعة القاهرة، 2009.

اهتمت الدراسة بإمكانية أن يمثل قطاع الزراعة فرصة استثمارية للبنوك في ضوء تضاؤل الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، ومحاولة حل أحد مشاكل ومعوقات قطاع الزراعة في مصر وهو التّمويل لزيادة دوره في الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل. ومن النتائج المتوصل إليها لكي ينجح التّمويل في تنمية قطاع الزراعة ولكي يتم تطوير وتنمية القطاع لابد من إيجاد بيئة مواتية تركز على بلورة سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي ومناخ ملائم للنشاط الاقتصادي الذي يعزز فرص الاستثمار أمام صغار المزارعين، كما يجب أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي بوجه خاص على مكافحة العجز والتضخم في ميزانية الحكومة والتخلص من الاختلالات في أسعار الصرف وتحرير تجارة الواردات والصادرات والسوق المحلية وتحرير الأسعار واستنباط إطار ملائم للقوانين والتشريعات.

حاول محمود النقيب أن يدرس إمكانية أن يمثل قطاع الزراعة فرصة استثمارية للبنوك في ضوء تضاؤل الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في حين كانت دراستا تحليلية قياسية ببناء نماذج باستخدام بعض المتغيرات التي تبين أثر سياسات الإصلاح على الإقراض الزراعي في الجزائر.

6. دراسة هناء سلطان داؤد:

أثر الإصلاح الاقتصادي في حجم وكفاءة الإقراض الزراعي في بلدان مختارة، كلية الزراعة والغابات، جامعة العراق، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 38، العدد 2، 2010.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإصلاح الاقتصادي على حجم وكفاءة القروض الزراعية التي تقدمها المصارف الزراعية للمزارعين وبالأخص صغار المزارعين، واعتمدت الدراسة على فرضية مفادها أن الإصلاح الاقتصادي يؤثر على حجم وكفاءة القروض التي تقدمها المصارف الزراعية في دول عينة البحث سوريا، مصر والمملكة العربية السعودية. استنتجت الباحثة من خلال دراستها أن هناك مؤشرات إيجابية في بعض المتغيرات بعد تبني الإصلاح الاقتصادي لدول عينة البحث، وخلصت إلى اعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي يمكن الاستفادة منها في المصارف الزراعية.

اختلفت دراستنا عن هذه الدراسة، في كون الباحثة اعتمدت على النموذج الكلاسيكي دون أن تختبر استقرارية السلاسل والتكامل المشترك و درست 3 دول، أما في دراستنا اختبرنا استقرارية السلاسل والتكامل المشترك، واعتمدنا على نموذج ARDL.

ثانيا : دراسات خاصة بالجزائر.

1. دراسة بودلال علي:

القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 1999-2000.

تجلت فكرة الدراسة إلى النهوض بالقطاع الفلاحي الحكومي وتنميته، بتطوير ميكانيزمات تمويله وتطبيق استراتيجية فعالة لتنفيذه، وذلك لمواجهة مشكل الأمن الغذائي والبحث عن الأساليب الأكثر ملاءمة لتطوير قطاع الفلاحة، تبين للباحث من خلال دراسته بأن سياسة التّمويل للقطاع الفلاحي لم تكن فعالة حيث لم تستطع الجزائر خلال الفترة السالفة من الوصول إلى اختيار سياسة تمويل أكثر ملاءمة وأكثر فعالية، وقد كانت الإصلاحات العديدة التي عرفها القطاع في هذا المجال تجري دائما في اتجاه البحث عن سياسة تمويل أفضل. ورغم ذلك بقيت غير مكيفة وتولد مضايقات إدارية وإجراءات غالبا ما تكون ثقيلة في ميدان المساعدات المالية ومنح القروض كثيرا ما تكبح رغبة وإرادة الفلاحين. إضافة إلى ذلك أن الاستغلاليات لم تتح لها الفرصة للتفاوض مع اللجان المكلفة بمنح القروض المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية أو الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بحجة أنه ليس لها في الاختصاص في ميدان التسيير والمالية.

تختلف دراستنا عن دراسة الباحث بودلال علي في كونه تطرق إلى المشاكل المالية في القطاع الحكومي الفلاحي وحاول البحث عن الأساليب الأكثر ملاءمة لتطوير قطاع الفلاحة، اختلفت دراستنا في كونها تطرقت إلى سياسات الإصلاح ومحاولة معرفة صداها على الإقراض الزراعي في الجزائر للفترة 1980 إلى 2014، وذلك باستخدام نموذج ARDL القياسي.

2. دراسة كتفي سلطانة:

تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)، قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005-2006.

اهتمت الباحثة بكيفية تقدير نموذج يظهر كفاءة الأداء لسياسة الدعم الفلاحي في منتوج القمح، ولماذا لم نصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالرغم من سياسات الدعم المطبقة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق ومعرفة نتائج المخطط الوطني وما مدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي عامة، سمحت النتائج المتحصل عليها بقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه السياسة.

اختلفت دراستنا عن دراسة كتفي سلطانة في كونها درست كيفية تقدير نموذج يظهر كفاءة الأداء لسياسة الدعم الفلاحي في منتوج القمح بولاية قسنطينة، ودراستنا اهتمت بمعرفة أثر السياسات الإصلاحية على تطور حجم القروض الزراعية وتقدير نموذج قياسي يظهر ذلك.

3. دراسة بلال خزار:

السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، 2012-2013.

حاول الباحث معرفة ما مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المدى الفعلي والحقيقي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي وإلى إبراز أهم المشكلات التي يوجهها قطاع الزراعة الجزائري ومعرفة مدى مساهمة الدول العربية والشراكة الأوروبية في تحقيق الأمن الغذائي، من النتائج المتوصل لها فشل السياسات المتبعة في الجزائر من تحقيق أهدافها المسطرة، فالقطاع الزراعي يملك عدة إمكانيات تسمح بتلبيته حاجيات السكان وكذلك عدم وجود الإدارة السياسية لتطوير هذا القطاع فبإمكان هذا القطاع الخفيف من حدة البطالة كما أن معدل الاستهلاك في ارتفاع وهذا أدى إلى اتساع فجوة الغذاء، وأيضا عدم تحقيق الاكتفاء الغذائي الذي كانت تسعى الدولة لتحقيقه بالرغم من ضخامة نسبة الدعم المقدم للمزارعين.

اختلفت الدراستان في كون خزار اهتم بمعرفة وتحديد المدى الفعلي والحقيقي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي وإلى إبراز أهم المشكلات التي يوجهها قطاع الزراعة الجزائري، ودراستنا تناولت المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر ومدى مساهمتها في زيادة القروض الزراعية باستعمال نماذج قياسية وتحليلها.

4. دراسة غردي محمد:

القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

اهتم غردي بمعرفة الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها، وتهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية وإظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي والتطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر وإظهار أهم أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينيات وأهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة. ومن النتائج المتوصل إليها أن التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية ، بشرية، مالية وتكنولوجية لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي والإنتاجية يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع.

تختلف دراستنا عن دارسة غردي في أنه اهتم بإظهار أهم أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينيات وأهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أما دراستنا فكانت تحليلية قياسية لمعرفة أثر السياسات التي عرفها القطاع الزراعي ومدى نجاعة المخططات التنموية على حجم وكفاءة القروض.

5. دراسة وليد حمدي باشا.

السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري دراسة بنك البدر (2000-2010)، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2013-2014.

اهتم وليد حمدي باشا بمعرفة التغيرات التي حدثت على السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثرها على كفاءة أدائه ودورها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الجديدة للفترة 2000-2010، تركز الهدف الأساسي من الدراسة معرفة آثار السياسات المتبعة في البنك وتقييم دورها من خلال معرفة حجم وأثر

القروض المقدمة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الحديثة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن السياسة الائتمانية الزراعية عبارة عن آلية لإحداث التنمية الزراعية والتّمويل الزراعي محور أساسي في تمكين الفلاحين من الحصول على الأموال واستثمارها.

اختلفت دراستنا عن دراسة حمدي بكونه يدرس السياسة الائتمانية للبنك البدر في تمويل القطاع الفلاحي للفترة 2000-2010، أما نحن فحاولنا أن ندرس سياسات الإصلاح الزراعية وتأثيرها على حجم الإقراض الزراعي من سنة 1980 إلى 2014، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

6. دراسة براكتية بلقاسم:

الزراعة والتنمية في الجزائر –دراسة مستقبلية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج الأخضر باتنة،2013-2014.

قامت إشكالية الباحث في محاولة التعرف إلى دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما إذا للزراعة المكانة الهامة في الاقتصاد الجزائري وأيّ أهمية أعطيت للزراعة في ظل المخططات والبرامج التنموية التي طبقت في الوطن عبر المراحل السابقة ومحاولة معرفة تأثير ذلك على التنمية العامة. ومن أبرز أهداف الدراسة في التعرف على الإمكانات المادية والبشرية للقطاع الزراعي وعلى حجم الإنتاج والاستيراد لبعض المواد التي يكثر عليها الطلب لدى المجتمع الجزائري وإلى طرح المسالة من منظور مستقبلي للإنتاج الزراعي، وما يمكن أن يكون عليه الاستيراد لبعض المواد الغذائية والتوجهات المستقبلية نحو زيادة الاستيراد أو الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي لبعض المواد الغذائية. ومن النتائج المتوصل إليها ليست هنالك أهمية خاصة للقطاع الزراعي منذ الاستقلال إلى اليوم، وعدم وجود مراكز البحث والدراسات والأبحاث للمنتجات الزراعية وما يتلاءم والطبيعة الجزائرية ومن أهم ما توصّل إليه أن الجزائر في المستقبل القريب ستكون من الدول المصدّرة للبطاطا.

يكمن الاختلاف بين دراستنا ودراسة براكتية في كونه حاول التعرف إلى دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري والأهمية التي أعطيت للزراعة في ظل المخططات والبرامج التنموية التي طبقت في الوطن عبر المراحل السابقة، اختلفنا في أننا تناولنا محددات الإقراض الزراعي في ظل المخططات والبرامج التنموية من سنة 1980 إلى 2014 باستخدام الأساليب الكمية القياسية.

خلاصة الفصل الأول:

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الاجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق اهداف محددة، وهذا وفق مكونات هذه السياسة، ومن بين عناصرها سياسات الاصلاح الزراعي، ومست هذه السياسات الاقراض الزراعي والذي يعد من اهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة والوياتها، وتناولنا ايضا التمويل والاقراض الزراعي بشكل عام فيما يخص المفهوم والمصادر وغصنا اكثر في الاقراض الزراعي وتصنيفاته، كما تم الاطلاع على بعض الدراسات التي تطرقت لسياسات الاصلاح والاقراض الزراعي في الجزائر و دول العالم الثالث.

الفصل الثاني

تحليل إحصائي للإقراض

والإصلاح الزراعي في الجزائر (1980-2014)

تمهيد

بعد الاستقلال طبقت الجزائر العديد من الإصلاحات بداية من خيار التسيير الذاتي والثورة الصناعية، ثم جاء عقد الثمانينيات أي بدأ التخطيط للقطاع الزراعي، وليتمكن هذا القطاع من تحقيق السياسات التنموية انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات والبرامج والتي تهدف في مجملها إلى ترقية وتنمية القطاع والتقليل من مشاكله وقامت بالاهتمام بسياسات التّمويل والإقراض الزراعي باعتبارها الوسيلة المحركة له، ولما لها من أهمية بالغة لنجاح السياسات التنموية المتبعة للنهوض به، ومن بين هذه السياسات برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي يعمل على دعم الفلاحين ومدهم بالأموال اللّازمة.

وتناولنا في هذا الفصل تحليل احصائي لسياسات الاصلاح الزراعي بعد الاستقلال وعرض لسياسة التمويل والاقراض الزراعي في الجزائر:

المبحث الاول: تحليل وصفي لسياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر.

اولا: سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر قبل 2000.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

ثالثا: سياسة التمويل والإقراض الزراعي في الجزائر (1980-2014).

المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج.

اولا: منهجية ومتغيرات الدراسة التطبيقية.

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تحليل وصفي لسياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر.

عرفت سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر عدة مراحل تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد وخاصة في المجال الزراعي، فانتهجت بعد الاستقلال نظام التسيير الذاتي ثم بعده نظام الثورة الزراعية وبعده اعادة الهيكلة الزراعية خلال عهد النظام الاشتراكي، ثم نظام المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية في نهاية الثمانينات بتبنيها نظام اقتصاد السوق، واخيرا تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بداية الالفية الثالثة، الذي اعطى دفعا جديدا للدعم الزراعي من خلال تطور اشكال الدعم وكذا الجهات المسؤولة عن تقديمه.

أولا: تحليل وصفي لسياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر قبل 2000.

تميزت سياسة الإصلاح الزراعي قبل سنة 2000 بثلاثة مراحل تماشيا والتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي الذي تُسيّر فيه الدولة كل دواليب الإنتاج، إلى نظام اقتصاد السوق الذي يُعطي المبادرة للقطاع الخاص ويبقى دور الدولة القيام بتوفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الاستراتيجية.

1. سياسات الاصلاح الزراعي في الجزائر للفترة 1962-1980:

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث خرجت الجزائر من مرحلة احتلال استيطاني وتمثلت وسائله في التفكيك المنهجي لهياكل الإنتاج وعلى رأسها الأراضي عبر تبديل وتغيير طبيعتها العقارية وملكيتها[1]، حيث شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم التي تخص التسيير الذاتي والثورة الصناعية، لكن هذه القوانين كانت مجرد حبر على ورق، فبالرغم من أن القوانين تبين بأن العمال والفلاحين أحرار في تسيير أنفسهم بأنفسهم، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، أما الثورة الزراعية فمن بين الانتقادات التي وجهت إليها أن نفس المشاكل التي كانت في السياسة السابقة بقيت كما هي ولم تتغير، في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون، والتي بلغت 8.7%، أي 87 ألف مستفيد، مقارنة بمليون مستفيد الذي كان متوقعا. يمكن القول أن عملية التنمية الجزائرية عامة بدأت بعد 5 سنوات من الاستقلال، وبالتحديد عام 1967، حيث شهدت في السنوات الأولى من الاستقلال خللا اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، لأن السلطة السياسية استقرت حقا أواخر 1967 بداية 1968، وانخفاض الناتج القومي بحوالي الثلث. أيضا تأخُّر الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، وتلك مشكلة أكبر لمدة 10 سنوات من 1962 إلى 1971 عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي، وبالتالي ضاعت على الجزائر وأغلبية شعبها الذي يعيش على الزراعة، حيث استفادت

[1] قصوري ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011-2012، ص ص120-121.

القطاعات البورجوازية وخاصة البيروقراطية السياسية الإدارية وقلة من متوسطي الملّاك في الريف من حصيلة التنمية في الفترة ما بين 1962 إلى 1971[1].

2. سياسات الاصلاح الزراعي في الجزائر للفترة 1980-1989:

حدّد المخطط الخماسي الأول 1980-1984 أهدافا طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي واعتماد عدد من البرامج الإنمائية بلغت تكاليفها الاستثمارية 59.4 مليار دج، من أهم الإجراءات المتخذة هو إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1982 وتم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا، كما سمحت بإدخال طرق جديدة بحيث أدى كل ذلك إلى نشوء 3.396 وحدة إنتاج منها 346 ناتجة عن إعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتنشيط وتسهيل إجراءات منح القروض[2].

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 جاء لإعطاء دفع قوي لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير الظروف الملائمة لها فالزراعة والصناعة نشاطان إنتاجيان يجب أن يتقلدا حسب هذا المخطط دورا حيويا لتحقيق الأهداف المرتقبة، ومن توجيهات هذا المخطط استصلاح أراضي جديدة وتطوير الري والاستغلال الأمثل للموارد، كما اهتم بتطوير أنشطة مدمجة في المناطق الريفية وتحسين مداخيل الفلاحين كما وضع سياسة أسعار تحفز على إنتاج الزراعات الاستراتيجية. من بين أسباب ضعف القطاع الزراعي هو نقص التمويل الضروري واللازم لإنجاز وإتمام المشاريع فقامت الدولة بالمشاركة في تنمية وتمويل القطاع الفلاحي ويعتبر تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية 13مارس 1981 دليل على إدراك السلطات العمومية المتأخر لحقيقة اختلاف طبيعة التمويل الفلاحي عن تمويل القطاعات الأخرى وخطوة أولى نحو التكفل بالمشاكل المالية لهذا القطاع[3]، وقد أوكلت لهذا البنك مهمة التكفل بتمويل الاستغلالات الزراعية التابعة للقطاع العام وتقديم مساعدات مالية للقطاعات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الزراعي والقيام بمنح القروض طويلة ومتوسطة الأجل للاستثمارات الزراعية، وللإشارة أن الجزائر كانت تطبق النهج الاشتراكي لاقتصادها في هذه الفترة[4].

---

[1] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، ملتقى حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، ص 3.

[2] بن الحبيب طه، مرجع سابق، ص45.

[3] محمد بويهي، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر،2003-2004،ص 234.

[4] بن الحبيب طه، مرجع سابق، ص 47.

3. سياسات الاصلاح الزراعي في الجزائر للفترة 1990-1999:

تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993 بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 5 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992 – 1993 كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي[1]، وتسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ ديمومة المستثمرات الفلاحية وحمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة والتي تسمح بتطورها المنتظم؛
- ✓ مضاعفة الإنتاجية التنافسية؛
- ✓ تحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم؛
- ✓ تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري وكذا توسيعها وتثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح؛
- ✓ حماية القدرات الإنتاجية والأراضي والمياه وكذا الحفاظ على الطبيعة وحماسة تثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي؛
- ✓ منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وبرنامج التجديد الفلاحي والريفيPNDAR .

تم اعتماد سياسة زراعية جديدة منذ سنة 2000 في إطار مخطط وطني هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي توسع ليصبح برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

عملت الدولة الجزائرية على وضع سياسة زراعية معتمدة على التدعيم الفلاحي من خلال تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا المخطط انطلق في شهر جويلية سنة 2000.

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعةالجزائر-3-2012/2011، ص ص 128-129.

[2] قصوري ريم، مرجع سابق ، ص ص 136.

1.1. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.

حسب الأجندة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فالمخطط الوطني للتنمية الريفية هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[1].

2.1. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى[2]:

- ✓ الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- ✓ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحي.

3.1. وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2004 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحا ومستثمراً الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، لقد أظهرت النتائج الأولية من إقبال العالم الفلاحي والريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل الاستثمار، ففي عام 2001 عرف القطاع الفلاحي نمواً معتبراً حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليار دينار أي ما يقارب 9.2% من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13.2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا بـ5% مقارنة بعام 1999، وإلى غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من عام 2002، حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية بـ 17%، وذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة، وللآثار الأولى

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، منشور رقم 332 المؤرخ في جويلية 2000، ص 71.72.

[2] كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية جامعة قسنطينة، 2006، ص 8.

لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى، ففي إطار هذا البرنامج تبذل الدولة جهودا كبيرة خاصة المالية منها[1].

2. برنامج التّجديد الفلاحي والرّيفي PNDAR:

في هذا السياق تم اعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الريفية، والذي يعد امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسة والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية.

1.2. التعريف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

في إطار السياسة المعتمدة من طرف الدولة لتطوير القطاع الفلاحي صادق مجلس الوزراء المنعقد في جلسة يوم 23 جويلية 2008 على مجموعة من الإجراءات لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية التي من شأنها إعطاء دفع مصيري لتنفيذ سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، أساس هذه السياسة يرتكز على التوافق الوطني القوي حول مسألة الأمن الغذائي الذي يعتبر رافداً للسيادة الوطنية والتلاحم الاجتماعي وعلى ضرورة تحرير المبادرات والطاقات وكذا تثمين الإمكانيات المعتبرة التي يزخر بها الوطن والمجتمع[2].

2.2. معالم سياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي:

تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع وهي[3]:

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور...الخ؛
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

وترتكز سياسة التجديد الريفي على استراتيجية عملية ألا وهي الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي تستند على[4]:

---

[1] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ، 2015/2014، ص 42.

[2] بن الحبيب طه، مرجع سابق، ص 110.

[3] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014، ص 141.

[4] نورالدين جوادي وآخرون، التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر الواقع والطموح، الملتقى الوطني الأول، اقتصاديات التمور في الجزائر، الواقع ، الفرص والتحديات يومي 11-12 أفريل 2011، المركز الجامعي بالواد، ص 16.

- ✓ تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي؛
- ✓ النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية) الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات والأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر؛
- ✓ مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم.

ثالثا: سياسات التمويل والاقراض الزراعي في الجزائر (1980–2014).

1. سياسات التمويل والاقراض الزراعي في الجزائر قبل 2000:

عرفت سياسة التمويل والإقراض الزراعي خلال هذه الفترة وفي إطار البحث عن الافضل عدة اصلاحات سواء بالنسبة لطرق واجراءات منح القروض او بالنسبة لمصدر التمويل ويمكن تقسيمها الى:

1.1. سياسة التمويل والاقراض في الجزائر للفترة 1982–1986:

تميزت مرحلة 1982-1986بوجود بنك فلاحي متخصص ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي انبثق من البنك الوطني الجزائري بعد هيكلة القطاع المصرفي، وجاء بهدف إعطاء دفعة قوية لتنمية القطاع الفلاحي الذي أعيد هيكلته هو الاخر بتوجيه كل اهتماماته لتمويل كافة الأنشطة والهياكل ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الفلاحي كتخفيف إجراءات الشروط البنكية لتستجيب لطبيعة التمويل الفلاحي. وما لوحظ في تلك الفترة ان سياسة القرض المتبعة هي نفسها التي كانت مطبقة زمن البنك الوطني كالتدخل التلقائي للدولة لامتصاص عجز مزارع القطاع العمومي وتهميش القطاع الخاص. عجز البدر عن تمويل القطاع الفلاحي اذ كانت القروض في هذه الفترة تخضع لقرارات سياسة أكثر منها اقتصادية وكانت نسبة الفوائد ضعيفة لا تخدم مصلحتها وبقيت اشكالية التمويل من اهم العراقيل التي تواجه المستثمرين في القطاع الفلاحي[1].

2.1. سياسة التمويل والاقراض الزراعي بعد اصلاحات 1990/88/87:

تضمن اصلاح 1987 اعادة تنظيم المزارع الاشتراكية على المستوى المالي بتقليص دعم الدولة لقطاع الزراعة، وحصر التمويل بقروض الخزينة في الاستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين الشباب لاكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، اما تمويل المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية المنبثقة عن هذا الاصلاح فاصبح

[1] رياش مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر،2002/2001، ص 99.

يعتمد على الموارد الخاصة لبنك الفلاحة، وقروض هذا الاخير يمكن اعادة تمويلها بخصم اوراق المزارع لدى البنك المركزي ضمن سقف يحدده المخطط الوطني للقرض لان قبل سنة 1987 لم يكن للخصم حد اقصى، وشهدت عملية التمويل بعدها تعديلات كبيرة، فلقد اعطيت الحرية الكاملة للبنك في التعامل مع زبائنه، لكن بعد ان كان البنك يملك ضمانات من الدولة لتسديد العجز الذي كانت تحققه مزارع القطاع الزراعي العمومي، اصبح المستثمرون يواجهون البنك لوحدهم، فان حققوا فوائد وسددوا ديونهم، قدم لهم البنك ديونا اخرى، لكن اذا ما عجزوا عن تسديد ديونهم، فيحق للبنك رفض تقديم قروض جديدة[1]، كما ان القانون 88 -01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية وانتقالها الى الاستقلالية اكد على مفهومين للفائدة والمردودية ومنح البنوك حق التدخل في السوق وفق قواعد التجارة ، وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 اصبح نظام القروض اكثر صرامة من النظام القديم، والعلاقة بين المستثمرات الزراعية وبنك الفلاحة علاقة مباشرة واقتصادية تجارية محضة اكثر من اي وقت مضى بعد توقف الخزينة عن تحمل خسائر القطاع العام واعطاء البنك امكانية حجز اموال المستغلين وحقهم في الانتفاع بالأرض، وتم الغاء الازدواجية في القطاع الفلاحي بين الخواص والقطاع العمومي، حيث اصبح البنك يعامل المستثمرين في القطاع الخاص والمستثمرات الزراعية المنبثقة عن القطاع العمومي بنفس الطريقة[2].

2. سياسة التمويل والاقراض الزراعي في الجزائر بعد سنة 2000:

1.2. التمويل والقروض الزراعية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

بعد تراجع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قرر العودة الى نشاطه في تمويل القطاع الزراعي في 26 فيفري 2002، بعد الامضاء على اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والتي نصت على تنفيذ العمليات والانشطة المتعلقة بالاستثمارات لمنفعة العملاء الاقتصاديين المؤهلين في القطاع وكذا المستثمرات الفلاحية، للمشاركة في اجهزة تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبذلك تم احياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية، لتطبيق المعايير الجديدة للتمويل قام بنك بدر بتسخير مؤسساته عبر كامل التراب الوطني من مديريات مركزية وفروع، 07 مجموعات جهوية، مدراء ونواب مدراء مديرو وكالات، وانجزت الشبكة بحوث وملتقيات لشرح ابعاد عمل جهاز تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبالإضافة الى التكفل بالملفات الجديدة قامت الشبكة باستلام كل الملفات القديمة والمتواجدة بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والذي تكفل بها

[1] رابح زبيري، الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، اطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر،1996، ص86.
[2] وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص 98.

عند الانطلاقة الفعلية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظرا لعدم توفره على الامكانيات التقنية والمالية للتسيير الاحادي[1]، وفي[2]:

- ✓ 2003/12/31 قامت الشبكة بمعالجة 56176 ملف اجمالي قدره 76.497.837.576 دج، وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة احصت مبلغ ممنوح قدره 45.824.352.000 دج بمجموع ملفات 43.722 ملف؛
- ✓ 2004/12/31 قامت الشبكة بتقدير مساهمة البنك في تمويل مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بنسبة 55% للمشاريع المصادق عليها، بمبلغ اجمالي قدره 147 مليار دينار منها مبلغ 80 مليار دج دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، و80 مليار دج الجزء غير المدعم والمتمثل في القرض البنكي، بقية المبلغ مضمون من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ بداية البرنامج الوطني في الموسم الفلاحي 2001/2000.

2.2. القروض الزراعية في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

تسعى الدولة جاهدة لتطوير الفلاحة لذا قامت بطرح قرض الرفيق والتحدي لتلبية احتياجات الفلاح وحل مشاكله التمويلية، وفي إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما قيمته 6.84 دج للفلاحين في إطار قرض الرفيق* منذ انطلاقته الفعلية في أكتوبر 2008 إلى غاية شهر جوان 2009، وقد عرف هذا الإجراء بعد سنة فقط من انطلاقه نجاحا كبيرا وسمح بمرافقة 7555 زبون بين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب ومؤسسات عمومية بقيمة 6,84 مليار دج، وحسب الفروع فقد نال فرع زراعة الحبوب حصة الأسد من خلال منحه 6707 قرض بقيمة 3.74 مليار دينار يليه فرع تربية المواشي ب 312 قرض بقيمة 779.8 مليون دج[3].

اما قرض التحدي** فهو قرض مدعوم لمدة 7 سنوات، لا يتعدى مليون دينار للهكتار لأجل انشاء استغلالات زراعية جديدة وتربية المواشي في مساحة أقل من عشر هكتارات، ومن المجالات التي يمولها قرض التحدي[4]:

- ✓ إنشاء، تجهيز وتطوير الاستغلالات الزراعية الجديدة وتربية المواشي؛

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 105.

[2] Banque de l'agriculture et développement rural, DFAPA, rapports d'activités agricoles 2004, février 2005, p 07.

* قرض الرفيق هو قرض يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاهدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، من خصائصه الفوائد 0%، مدة القرض سنة.

[3] معوش إيمان وبورحلة نسيمة، مرجع سابق ص ص 87-88.

** هو قرض استثماري يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء استغلالات زراعية جديدة وتربية المواشي على اراضي زراعية غير مستغلة تحت ملكية خاصة وملكية خاصة للدولة.

[4] عائشة بن موسى، مرجع سابق ص 46.

- ✓ تدعيم القدرات الانتاجية القائمة على الامكانيات غير الكافية.

تدفع فائدة هذا القرض بدعم من وزارة الزراعة والتنمية الريفية على FNDIA كالتالي[1]:

- ✓ التكفل بمجمل الفوائد من طرف MADR عندما لا تتعدى مدة سداد القرض 3 سنوات؛
- ✓ المستفيد من القرض عليه تسديد 1% كفائدة عندما يتم السداد بين 3 و5 سنوات؛
- ✓ المستفيد من القرض عليه تسديد 3% كفائدة عندما يتم السداد بين 5 و7 سنوات.

[1]Credit ETTAHADI, Extrait du ONTA, http://www.onta.dz/?Credit-ETTAHADI, Date de mise en ligne: samedi 09 Avril 2016. P p 1-4.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج

أولا: منهجية ومتغيرات الدراسة التطبيقية:

تستخدم الدراسة أسلوب التحليل القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في الإقراض الزراعي كمتغيرات مستقلة واجمالي القروض كمتغير تابع، ومن ثم يتم التقدير بعد فحص استقرار البيانات (Stationary Test) والتكامل المشترك (cointegration test).

1. النموذج الاقتصادي ومتغيرات الدراسة:

تبنت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع الزراعي، ومن أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومن بعده برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وتبقى مسألة تمويل القطاع الزراعي وخاصة موضوع الإقراض البنكي من أبرز حلقاتها. وسوف تقوم الدراسة بتقدير دالة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على اجمالي القروض الممنوحة وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$AC = F(AEX, AIMP, TO, PPI, NCS, FDIag, Inf) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وتركّز الدراسة الضوء على أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: (TO, PPI, NCS, FDIag, Inf AEX, AIMP) على الإقراض الزراعي (AC)، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1980-2014 كما هو مبين في الجدول رقم (01):

جدول رقم (01): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
AC	اجمالي القروض الزراعية بالمليون دولار	*www.aoad.org*
AEX	الصادرات الزراعية بالمليون دولار	*faostat3.fao.org*
AIMP	الواردات الزراعية بالمليون دولار	*faostat3.fao.org*
TO	الانفتاح التجاري	*unctad.org*
PPI	مؤشر أسعار المنتج Producer Price Index (2004-2006 = 100)	*faostat3.fao.org*
NCS	صافي راس المال المستثمر Net capital stock (2005 prices)	*faostat3.fao.org*
FDIag	الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة بالمليون دولار (أسعار 2005)	*faostat3.fao.org*
Inf	التضخم نسبة مئوية	*wordbank.org*

المصدر: من إعداد الطالبتين

وقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، بالاعتماد على إحصائيات التقارير السنوية للمنظمات الدولية والإقليمية واحصائيات بعض الباحثين الجزائريين.

2. أسلوب التقدير باستخدام منهجية ARDL:

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) حيث يكون التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج. وإحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل على وفق النموذج التالي:

$$Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + \phi_P X_{t-p} + u_t \ldots\ldots(02)$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن Y_t يعتمد على القيم السابقة لـ Y ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Yt\text{-}1 + \lambda_2 Yt\text{-}2 + \ldots\ldots\ldots + \lambda_P Yt\text{-}p + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

وفي حالة الدمج بين الطريقتين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية، ويمكن التعبير عنها في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t = \mu + \beta t + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_{1i} x1_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_2} \varphi_{2j} x2_{t-i} + \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots \sum_{s=0}^{q_k} \varphi_i x k_{t-s} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

حيث أن:

μ : الحد الثابت؛

β : معلمة الاتجاه الزمني؛

p : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء Y_t) ؛

$q_1 , q_2 , \ldots, q_K$: عدد فترات الإبطاء (رتب الإبطاء) للمتغيرات التوضيحية $X_1, X_2, \ldots\ldots, X_K$ على التوالي، و K تمثل عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج؛

t : متغير الزمن (الاتجاه الزمني)؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض).

ويمكن التعبير عن المعادلة (04) اختصارا بـ ARDL $(p , q_1 , q_2 , \ldots., q_k)$. وقد وضع (Pesaran et al. 2001) منهجية ARDL للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models)، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر. وتستخدم الدراسة منهجية (Autoregressive Distributed Lag -ARDL)، إذ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و

I(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند المستوى I(0). إن منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج في كل من المدى القصير والمدى الطويل، كما تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Autocorrelation) وبالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة[1].

3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة:

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط (Mean) والتباين (Variance) يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على قيم (t-statistic) و(F-statistic) و(R^2) ذات دلالة إحصائية عالية ولكنها لا تعطي تفسيراً ذات دلالة احصائية وتؤدي إلى استنتاجات مظللة (Spurious Regression): (Chermaza and Deadman, 1992)* و(Nelson and Plosser, 1982) **.

وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة اختبار ديكي- فولر الموسع (Dickey Augmented Fuller-ADF). ويعتمد اختبار ديكي فولر على الفرضية العدمية (H_0: ρ=1) بالمقارنة مع الفرضية البديلة (H_1: ρ<1) وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية (T) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول (MacKinnon 1996)***، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية I(0)، ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ولتحديد الدرجة التي تصل السلسلة عندها

[1] علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية العدد 34 المجلد 9 ت 2013 / ص(173-210)، العراق، ص ص 183-185.

* أكثر تفصيل أنظر:

Chermaza , Deadman, New Directions in Econometric Practice, Edward Elgar, England, 1992.

** أكثر تفصيل أنظر:

Nelson, Plosser, Trends and random walks in macroeconmic time series: Some evidence and implications, Journal of Monetary Economics, Volume 10, Issue 2, p p 139-162, 1982.

*** أكثر تفصيل أنظر:

MacKinnon, Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests, Journal of Applied Econometrics, 11, pp601-618, 1996.

إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات[1].

جدول رقم (02): نتائج اختبار ADF للبيانات المستخدمة في النموذج

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	درجة الاستقرار
ac	-5.327783	-3.552973	I(0)
aex	-7.914719	-3.552973	I(1)
aimp	-4.883034	-3.568379	I(1)
to	-3.563602	-3.557759	I(1)
inf	-5.209320	-3.552973	I(1)
ncs	- 5.071625	-3.552973	I(1)
FDIag	-6.481052	-3.552973	I(1)
ppi	- 4.872576	-3.552973	I(1)

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS 9

وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (02) والذي يبين أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى بل كانت مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء المتغير التابع الذي كان مستقرا في المستوى عند مستوى دلالة (5%).

4. اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST:

تمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، مثل: Engle and Granger (1987)، و Johansen-Juselius (1990) و Johansen (1988)، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1)، ومع ذلك يتطلب أن يكون المتغير التابع ساكناً في المستوى أي I(0) وليسّ أياً من المتغيرات التفسيرية I(2) أو رتبة أعلى[2].

[1] مخلد سالم العمري ومحمد عبد الهادي علاوين، الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)، كلية الأعمال – الجامعة الأردنية، الأردن، ص 5.

[2] خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد1، الجامعة الأردنية، 2015، ص 20.

ويمكن تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) على عينات صغيرة الحجم، حيث تتم مقارنة إحصاءات F مع الحدود الحرجة (critical bounds) التي اقترحها (Pesaran et. al 2001)* و (Narayan 2005)** وفق التالي[1]:

- ✓ إذا كان $F_{stat} > F_{critical}$ نرفض H_0، وبالتالي هناك تكامل مشترك؛
- ✓ إذا كان $F_{stat} < F_{critical}$ لا نستطيع رفض H_0، وبالتالي ليس هناك تكامل مشترك؛
- ✓ إذا كان F_{stat} محصورة بين القيمة الصغرى والكبرى لـ $F_{critical}$، القرار غير محسوم.

والجدول رقم (03) يلخص اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST للنماذج الأربعة عند مستوى معنوية (5%):

جدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة

	الحد الادنى	الحد الأعلى	قيمة F-statistic	القرار
نموذج الدراسة	2.17	3.21	4.209623	هناك تكامل مشترك

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي EVIEWS 9

يتضح من الجدول رقم (03) ان هناك تكامل مشترك فيما يخص متغيرات نموذج الدراسة.

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج

1. نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL:

بينت نتائج اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك لنموذج الدراسة إمكانية تطبيق منهجية (ARDL)، ونتائج تقدير النموذج نستعرضها من خلال الجداول التالية:

* أكثر تفصيل أنظر:

Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16, pp 289-326.

** أكثر تفصيل أنظر:

Paresh Kumar Narayan, The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37:17, 1979-1990, Routledge Taylor & Francis, 2005.

[1] Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia, p 6.

جدول رقم (04): نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع AC)

ARDL (0,0,0,0,2,1,0,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	coefficient	t-ratio	Probability
AEX	-0.0034785	-0.085972	[0.932]
AIMP	.0021829	0.32623	[0.747]
TO	-1.4171	-4.9223	[0.000]
INF	0. 51369	1.0113	[0.323]
INF(-1)	-0.82986	-1.3011	[0.207]
INF(-2)	2.3864	4.6861	[0.000]
NCS	0.030559	2.4995	[0.020]
NCS(-1)	-0.047116	-3.6768	[0.001]
FDIAG	0.013499	1.7919	[0.087]
PPI	0.47262	1.9266	[0.067]
INPT	255.8944	4.8138	[0.000]
R-squared	0.85269		
R-Bar-Squared	0.78573		
D.W	2.2365		
F-stat.	12.7345 [0.000]		

Diagnostic Tests:			Probability
Serial Correlation	لا يوجد ارتباط ذاتي	0.57084	[0.458]
RESET	النموذج لا يعاني سوء التوصيف	2.2555	[0.148]
Normality	البواقي تتوزع توزيع طبيعي	1.0112	[0.603]
Heteroscedasticity	ثبات التباين	0.071333	[0.791]

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي MICROFIT 4.1

أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات. ويتبين من الجدول رقم (04) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته بنجاح. فلم تظهر أية أدلة على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية (Residual Correlation Serial)، كما لم يظهر اختبار RESET لـ (Ramsy, 1969) أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى عدم ظهور مشاكل تتعلق بالتوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي وعدم ظهور مشكل عدة تجانس التباينات Heteroscedasticity.

2. تحليل المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

نستعرض من خلال الجدول رقم (05) المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (05): المعاملات طويلة الاجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع AC)

ARDL (0,0,0,0,2,1,0,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	coefficient	t-ratio	Probability
AEX	-0.0034785	-0.085972	[0.932]
AIMP	.0021829	0.32623	[0.747]
TO	-1.4171	-4.9223	[0.000]
INF	2.0702	3.6770	[0.001]
NCS	-0.016557	-2.8407	[0.010]
FDIAG	0.013499	1.7919	[0.087]
PPI	0.47262	1.9266	[0.067]
INPT	255.8944	4.8138	[0.000]

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي MICROFIT 4.1

تشير النتائج في الاجل الطويل الواردة في الجدول رقم (05) الى:

✓ عند مستوى معنوية 1%:

- يوجد تأثير معنوي وسالب للانفتاح التجاري TO، نتيجة الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الجزائري على المداخيل البترولية، وهو ما يؤثر بالتالي على الانفتاح التجاري في اتجاه باقي القطاعات الاقتصادية غير الزراعة لضآلة نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من جهة، وضعف جاذبية القطاع الزراعي للعمليات التجارية الخارجية (صادرات وواردات) من جهة أخرى؛
- يوجد تأثير معنوي وسالب لصافي رأس المال المستثمر NCS، كون اغلب الاستثمارات في القطاع الزراعي تعتمد على مصادر اخرى من غير الاقراض؛
- وتأثير معنوي وموجب للتضخم INF، حيث ان زيادة التضخم تؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقة وبالتالي زيادة الكتلة النقدية وهو ما يؤثر بزيادة حجم القروض.

✓ عند مستوى معنوية 10%:

- يوجد تأثير معنوي وموجب للاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي FDIAG، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية؛

- يوجد تأثير معنوي وموجب لمؤشر اسعار المنتج PPI، حيث ان اتجاه اسعار المنتج للارتفاع يدفع الفلاحين الى التوجه نحو تمويل اضافي، وبما ان مصادر التمويل الزراعي محدودة يلجأ الفلاحون للاعتماد على الاقراض الزراعي؛

✓ بينما باقي المتغيرات لم يكن لها تأثير معنوي.

3. تحليل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL:

نستعرض من خلال الجدول رقم (06) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL (المتغير التابع dAC)

ARDL (0,0,0,0,2,1,0,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

Variable	coefficient	t-ratio	Probability
dAEX	-0.0034785	-0.085972	[0.932]
dAIMP	.0021829	0.32623	[0.747]
dTO	-1.4171	-4.9223	[0.000]
dINF	0. 51369	1.0113	[0.322]
dINF1	-2.3864	-4.6861	[0.000]
dNCS	0.030559	2.4995	[0.020]
dFDIAG	0.013499	1.7919	[0.086]
dPPI	0.47262	1.9266	[0.066]
dINPT	255.8944	4.8138	[0.000]
ecm(-1)	-0.69251	4.2353	[0.001]
R-squared		0.67056	
D.W		2.2365	
F-stat.		4.9756 [0.001]	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي MICROFIT 4.1

في الاجل القصير لا يوجد تأثير معنوي لأغلب المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويشير اختبار ARDL أن نتيجة ECM(-1)، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية، على أن هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، حيث أن إشارة ECM(-1) سالبة وقيمتها اقل من الواحد صحيح ومؤكدة عند درجة معنوية 1%، مما يثبت استقراراً في النموذج، من ناحية، وان هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى. ويشير

معامل تصحيح الخطأ أن سرعة التكيف للوصول الى التوازن في الاجل الطويل تساوي 69%، ووفقا لذلك، في حالة عدم الاستقرار المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.45 فترة (سنة).

4. قياس كفاءة القروض الزراعية:

تم قياس كفاءة القروض من خلال مساهمة هذه القروض الزراعية قبل عملية الإصلاح التي عرفها القطاع الزراعي في الجزائر سنة 2000 (برنامج المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية)، وذلك من خلال مقارنة أثر هذه القروض في حجم الناتج الزراعي قبل الإصلاح الزراعي للفترة (1980-1999) وبعد الإصلاح الزراعي للفترة (2000-2014)، وبهدف الوصول الى نسبة مساهمة هذه القروض في حجم الناتج الزراعي تم استخدام Factor Share Approach[1] وبموجب العلاقة التالية:

$$AC_t = Ae^{rT} \ldots\ldots\ldots (05)$$

$$\log AC_t = \log A + rT \ldots\ldots\ldots (06)$$

حيث:

r: نسبة النمو السنوي المركب، **T**: الزمن (1980-1999) للفترة قبل الاصلاح و(2000-2014) للفترة بعد الإصلاح.

وبضرب معدل النمو السنوي المركب المتحصل عليه بمرونة المتغير المستقل من الدالة الرئيسية:

$$NAP_t = F(AC_t) \ldots\ldots\ldots (07)$$

حيث، NAP: حجم الناتج الزراعي.

نحصل على نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي لكل فترة.

بعد تقدير النتائج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) نتحصل على النتائج التالية:

- ✓ الفترة (1980-1999) تم قياس مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي للجزائر باختيار الدالة الآتية بصيغتها اللوغاريتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الإحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

$$\log NAP = 8.34 + 0.27 \log AC \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (08)$$

t: 14.99 2.69

$R^2=0.29$, $F=7.25$, D-W=1.98

[1] هناء سلطان داؤد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ونسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة والتي قيست من خلال المعادلة رقم (05)، فقد بلغت 0.047، وعليه فإن نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي= 0.047×0.27=0.0127، أي نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي هي 1.27%؛

- ✓ الفترة (2000-2014) تم قياس مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي للجزائر باختيار الدالة الآتية بصيغتها اللوغاريتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الإحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

$$\log NAP = 7.57 + 0.33 \log AC \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(09)$$

t: 14.6 2.04

$R^2=0.24$, $F=4.18$, D-W= 1.87

ونسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة والتي قيست من خلال المعادلة رقم (05)، فقد بلغت 0.054، وعليه فإن نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي= 0.33×0.054=0.017، أي نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي هي 1.7%.

من خلال نتيجة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي للفترتين، تبين ان هناك تحسنا في كفاءة الاقراض الزراعي نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، ولكن بمستوى طفيف، وتبقى نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي دون المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى لها نفس امكانيات الجزائر وحتى أقل، كما أنهالم تلبي الاهداف المرجوة من سياسات الاصلاح الزراعي، ويمكننا أن نلخص أهم أسباب هذا النقص الى:

- ✓ عزوف قطاع واسع من الفلاحين للاعتماد على القروض الزراعية بسبب حرمة الفوائد الربوية، كون اغلب سكان الريف محافظين؛
- ✓ تجنب بعض الفلاحين ذوي المستوى التعليمي المحدود لعملية الاقراض لما فيها من تعقيد اجراءات منح القروض البنكية، بالإضافة الى مشكلة العقار الفلاحي في عدة مناطق في الجزائر؛
- ✓ ضعف عملية الارشاد الفلاحي بأهمية الاقراض البنكي في اوساط الفلاحين بالمجتمعات الريفية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم اعطاء نظرة عامة حول سياسات الإصلاح الزراعي منذ الفترة بعد الاستقلال الى غاية فترة الالفيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الانتاج ثم اقتسام الناتج بين الافراد ثم تليه المراحل التي مر بها والمشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا، ولكثرة هذه المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، ثم ظهرت اعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، والطموح الى تطوير القطاع الزراعي، ومن هنا قامت الجزائر بوضع خطط وبرامج تنموية من اجل النهوض بهذا القطاع، ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ليأتي بعده برنامج التجديد الفلاحي والريفي. وتناولنا سياسة التمويل والاقراض الزراعي في الجزائر قبل 2000 وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتجديد الفلاحي والريفي.

ودرسنا في الجزء التطبيقي وباستخدام نموذج ARDL مدى تأثر حجم القروض بالإصلاحات التي طرأت على القطاع الزراعي في الفترة (1980-2014)، وقياس كفاءة القروض وذلك بتقسيم الفترة الى مرحلتين قبل 2000 وبعد.

خاتمة

خـــاتمـة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز سياسات الإصلاح والإقراض الزراعي، حيث تم التطرق إلى ما مرت به الجزائر من إصلاحات في القطاع الزراعي من سنة 1980 وصولا إلى البرامج الإصلاحية المتبعة في السنوات الأخيرة، وتم التطرق بشيء من التفصيل إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي لمعرفة أثر الانتقال السياسي الذي عرفته الجزائر في 1999 الذي شكل فارقا في سياسات الإصلاح الزراعي وبما فيها سياسة الإقراض الزراعي، حيث قام البرنامج بتقديم المساعدات للفلاحين من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هذا الأخير لم يحقق بعد استقرار إيجابيا وهذا لعدة أسباب من أهمها سوء التسيير والإستراتيجية الداعمة لهذا القطاع، على العموم فإن السياسات الزراعية التي طبقت في الجزائر لم تنجح في رفع الكفاءة الإقراضية للقطاع الزراعي ويرجع ذلك لأسباب منها سوء الإدارة الذي تعاني منه مزارع الدولة والجمعيات التعاونية وإعطاء الأولوية للأهداف السياسية على حساب أهداف الإصلاح الزراعي.

1. اختبار فرضيات البحث:

- ✓ تتجسد السياسات في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تحقق سياسات الإصلاح الزراعي عن طريق التخطيط الاستراتيجي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ اعتمد الاقتصاد الجزائري على نظام التخطيط المركزي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، واستمر هذا النظام إلى غاية نهاية الثمانينيات، وقد كان للتطورات التي عرفها القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بالغ الأثر على تطور مصادر التمويل والإقراض الفلاحي، حيث تتولى الحكومة توفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق خطة مقرة من أجهزة التخطيط المركزية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- ✓ من خلال نتيجة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي للفترتين، تبين أن هناك تحسنا في كفاءة الإقراض الزراعي نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، ولكن بمستوى طفيف، وتبقى نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي دون المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى لها نفس إمكانيات الجزائر وحتى أقل، كما أنها لم تلبي الأهداف المرجوة من سياسات الإصلاح الزراعي، وهو ما يثبت خطأ الفرضية الثالثة.

2. نتائج الدراسة:

✓ **النتائج النظرية:**

تحتل سياسات الإصلاح الزراعي دورا بارزا في دعم وتطوير القطاع الزراعي، حيث يختلف محتوى هذه السياسات من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي. ولقد عرف القطاع الزراعي في الجزائر كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عده تجارب ويمكن تلخيص أهم السياسات المرتبطة بالتمويل والاقراض الزراعي ضمن البرامج المختلفة فيما يلي:

- قبل سنة 2000، إدراك السلطات العمومية لاختلاف طبيعة تمويل القطاع الفلاحي عن القطاعات الاخرى، وقيامها بالمشاركة في تنمية وتمويل القطاع الفلاحي بإنشائها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكان لصدور قانون النقد والقرض صدى حيث توقفت الخزينة عن تحمل الخسائر، وتم الغاء الازدواجية في القطاع الفلاحي بين الخواص والعوام؛
- قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية، حيث عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا بعد تنفيذ المخطط، كما سعت الدولة لبذل جهود كبيرة خاصة من الناحية المالية؛
- في إطار دعم برنامج التجديد الفلاحي والريفي قام البنك بطرح نوعين من القروض بنسب فائدة مخففة لتلبية احتياجات الفلاح وحل مشاكله التمويلية، قرض الرفيق وقرض التحدي.

✓ **النتائج التطبيقية:**

- يوجد تأثير معنوي وسالب للانفتاح التجاري و لصافي رأس المال المستثمر، نتيجة الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الجزائري على المداخيل البترولية، وهو ما يؤثر بالتالي على الانفتاح التجاري في اتجاه باقي القطاعات الاقتصادية و لتوجه الاستثمار لباقي القطاعات غير القطاع الزراعي؛
- وتأثير معنوي وموجب للتضخم، وهو ما يؤثر بزيادة حجم القروض.
- يوجد تأثير معنوي وموجب للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي ولمؤشر الأسعار، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية؛
- بينما باقي المتغيرات لم يكن لها تأثير معنوي.
- أظهرت نتائج قياس كفاءة القروض الزراعية أن هناك تحسنا طفيفا في كفاءة الإقراض الزراعي نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000.

3. التوصيات

- ✓ ضرورة إقامة برامج ومراكز للإرشاد الزراعي وتوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على الاستفادة من خدمات الاقراض الزراعي؛
- ✓ قيام الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي؛
- ✓ التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الزراعية؛
- ✓ بعث وتشجيع صيغ التمويل الإسلامي والتعاوني وتوفير التمويل اللازم من خلال صيغتي المزارعة والمساقاة للزراعة، وتمويلها من أموال الزكاة؛
- ✓ منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية، ويستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدى ومراعاة خصوصياتها، والاتجاه نحو لا مركزية القرارات؛
- ✓ على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تجديد سياسته لتدعيم ومنح القروض ودعم الاستثمارات وذلك بتبسيط الإجراءات والابتعاد عن الطرق البيروقراطية التي بإمكانها أن تؤدي إلى فوات الموسم الزراعي وعدم صلاحية هذا القرض وبالتالي يتم استغلاله من طرف المستفيد لأغراض أخرى غير فلاحية؛
- ✓ إنشاء حاضنات ريفية وإتاحة الفرصة لظهور المميزين في أعمالهم.

4. آفاق الدراسة

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- ✓ القياس الكمي والتفسير الاقتصادي لأثر الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في الجزائر؛
- ✓ أثر الانفاق العمومي والقروض الحكومية على الاستثمار الزراعي في الجزائر.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة ، الاسكندرية ، 2004.
2. رحمان حسن الموسوي، رحمان حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر والتوزيع الاردن، عمان الطبعة الاولى 2013.
3. سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع. الاردن عمان 2005.
4. عبد الخالق محمد العشيري ، مسعد السعيد رجب، التمويل الزراعي، مركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى،2007.
5. عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى مطبعة العاني، بغداد ، 1969.
6. علي محمود فارس، الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات عمر المختار، ليبيا، 2005.
7. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،1999.

❖ **الرسائل والاطروحات الجامعية:**

- **اطروحات الدكتوراه:**

8. رابح زبيري، الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، اطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر،1996.
9. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014.
10. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.
11. لطفي مخزومي، آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سُوف، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة يحي فارس بالمدية، 2016
12. محمد بويهي، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر،2003-2004.

13. محمد غردي ،القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعةالجزائر-3- 2012/2011

- **رسائل الماجستير والماستر:**

14. إيمان معوش ، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ، 2015/2014.
15. بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 1999-2000.
16. ريم قصوري، الامن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011-2012.
17. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية جامعة قسنطينة، 2006.
18. طه بن الحبيب، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي. جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
19. عائشة بن موسى، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر1990-2014،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك، جامعة حمة الأخضر، الوادي ، 2014-2015.
20. عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الاصلاحات الجدية على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005/2004.
21. مبروك رياش، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر،2002/2001.
22. هناء شويخي، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012.
23. وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.

❖ **الدوريات والمجلات:**

24. خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد1، الجامعة الأردنية، 2015.

25. علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 34 المجلد 9 ت 2013 .

26. مخلد سالم العمري ومحمد عبد الهادي علاوين، الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)، مجلة الكويت الاردنية، العدد23، كلية الأعمال – الجامعة الأردنية، الأردن.

27. هناء سلطان داؤد، أثر الاصلاح الاقتصادي في حجم وكفاءة الاقراض الزراعي في بلدان مختارة، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، العراق، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 38، العدد2، 2010.

28. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، منشور رقم 332 المؤرخ في جويلية 2000.

❖ **المؤتمرات والملتقيات والندوات:**

29. دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

30. الطيب هاشمي، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، ملتقى حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

31. عمر جنينة، مديحة بخوش، مداخلة بعنوان دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011.

32. نورالدين جوادي، التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر الواقع والطموح، الملتقى الوطني الأول، اقتصاديات التمور في الجزائر، الواقع ، الفرص والتحديات يومي 11-12 أفريل 2011، المركز الجامعي بالوادي.

❖ **المواقع الالكترونية:**

33. أحمد كردي، موقع الكتروني، http://kenanaonline.com، 2016/04/24 ،على الساعة 14.32.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

❖ **Books**:

34. B. Gardner and G. Rausser,Handbook of Agricultural Economics: agricultural production, Volume 1A, Holland: Elsevier Science B.V, 2001.

35. hermaza , Deadman, New Directions in Econometric Practice, Edward Elgar, England, 1992.

36. Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia.

❖ **Seminars, journals and Electronic Documents:**

37. Catherine Guirkinger and Steve Boucher, Credit Constraints and Productivity in Peruvian Agriculture, Working Paper No. 07-005, Giannini Foundation of Agricultural Economics, Department of Agricultural and Resource Economics University of California, Davis, 2007.

38. NAUSHAD KHAN And others ,REVIEW OF PAST LITTERATURsE ON AGRICULTURE CREDIT IN RURAL AREA OF PAKISTAN,Sarhad J.Agic.vol.27,2011.

39. Nelson, Plosser, Trends and random walks in macroeconmic time series: Some evidence and implications, Journal of Monetary Economics, Volume 10, Issue 2, p p 139-162, 1982.

40. MacKinnon, Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**,** Journal of Applied Econometrics**,** 11, pp601-618**,** 1996.

41. Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16.

42. Necmiye Cömertler Şimşir,AN ECONOMETRIC ANALYSIS OF THE RELATIONSHIPS BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND AGRICULTURAL CREDITS FOR PROPOOR GROWTH in TURKEY, INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES AND HUMANITY STUDIES Vol 4, No 2, 2012 ISSN: 1309-8063 (Online).

❖ **Web sites:**

43. Credit ETTAHADI, Extrait du ONTA,http://www.onta.dz/?Credit-ETTAHADI, Date de mise en ligne: samedi 09 Avril 2016.